Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 1-14
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.1

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

The impact of accounting conservatism on financial stability: an empirical study on a sample of Iraqi banks

Lecturer: Saeb Salim Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University
saebalmighan@tu.edu.iq

Abstract

The aim of the research is to know the effect of accounting conservatism (AC) on the financial stability of a sample of (10) Iraqi banks for the period from 2010 to 2019, as unconditional accounting conservatism was measured according to the study (Givoly & Hayn, 2000) and (Cho, 2016), While financial stability was measured using the (Zscore) model. The research concluded that there is an effect of accounting conservatism, especially unconditional conservatism, in the financial stability of the research sample banks.

Keyword: accounting conservatism, types of (AC), financial stability

تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي: دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية

م. صائب سالم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى معرفة تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي لعينة من المصارف العراقية والبالغة (10) مصارف وللفترة من سنة 2010 وإلى سنة 2019، إذ تم قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط وفقاً لدراسة (Givoly & Hayn, 2000) و(Cho, 2016)، بينما تم قياس الاستقرار المالي باستعمال نموذج (Zscore). توصل البحث إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي لاسيما التحفظ غير المشروط في الاستقرار المالي في المصارف عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، أنواع التحفظ المحاسبي، الاستقرار المالي.

المقدمة

في الوقت الحاضر يلاحظ بأن هناك اهتمام متزايد في القطاع المصرفي في العالم لاسيما في العراق، إذ تواجه الأنظمة المالية في جميع انحاء العالم مشاكل وحتى نقاط ضعف في تلك الأنظمة ومن بينها الاستقرار المالي لتلك المصارف، لا سيما استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية لمصالحهم الشخصية فضلاً عن انهيار العديد من الوحدات الاقتصادية والتي انعكست وبشكل سلبي

على عدم قدرة الوحدات الاقتصادية الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصلحة نتيجة لتلك الممارسات مما يتطلب التوجه إلى مصادر تمويل عالية المخاطر التي بدورها تؤدي إلى نشوء أزمات مالية تهدد بانهيار المصارف نتيجة عدم استقرار نظامه المالي، وبالتالي أصبح من الأهمية بمكان التوجه نحو التحفظ المحاسبي في القياس لا سيما بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى مثل (Enron) و(WorldCom) وحدوث الازمات المالية المتتالية، كون التحفظ يؤخر الاعتراف المبكر للأرباح لحين تحققها مما يؤدي إلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في الكشوفات المالية، إذ أن عامل المخاطر ذات صلة ببيئة الاعمال ويزيد من ذلك عولمة الأسواق المالية وبالتالي فإن الأبحاث العلمية ركزت على استقرار النظام المصرفي لما له من أهمية في استقرار الاقتصاد المحلي والدولي. وعليه فقد تم تقسيم البحث على ستة محاور تناول المحور الأول منها منهجية البحث ودراسات سابقة، بينما خصص المحور الثاني لمفهوم التحفظ المحاسبي، أما المحور الثالث ركز على الاستقرار المالي، في حين تناول المحور الرابع العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي، أما المحور الخامس تناول الجانب التطبيقي واخيراً المحور السادس الذي تضمن جانب الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً. منهجية البحث:

١. **مشكلة البحث** بعد أن استغنى المجلسين الدولي والامريكي في الإطار المفاهيمي لسنة 2010 عن التحفظ باعتباره أحد المحددات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتوجه نحو الإبلاغ عن المعلومات المحاسبية ذات الشفافية العالية بهدف تعزيز جودة التقارير المالية وبالتالي فإن هناك شكوك بشأن استخدام التحفظ في الكشوفات المالية مرغوب فيه، وعليه يثار السؤال الآتي، إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث في سوق العراق للأوراق المالي؟

٢. **هدف البحث:** يهدف البحث الحالي إلى عرض ومناقشة لمفهوم التحفظ المحاسبي ومبررات استخدامه عند إعداد القوائم المالية، فضلا عن مناقشة مفهوم الاستقرار المالي وأهميته للمصارف، ومن ثم عرض العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي بعد ذلك اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف المدرجة لسوق العراق للأوراق المالية.

٣. **فرضية البحث:** يستند البحث الى الفرضيات الآتية:

أ. يتباين مستوى التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي في المصارف عينة البحث.

ب. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي.

ج. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي.

٤. **أهمية البحث** تنبع الأهمية العلمية للبحث من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد الكشوفات المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن اختبار تأثير ذلك في الاستقرار المالي لتلك الوحدات وبالتالي يعد هذا البحث استكمالاً لما توصل الباحثين السابقين واضافة علمية للأبحاث ذات الصلة بالتحفظ المحاسبي، أما الأهمية العملية للبحث هي إعطاء دليل تجريبي لتأثير التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) في الاستقرار المالي لعينة المصارف.

٥. **منهجية البحث:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على ما هو متاح من مصادر عربية وأجنبية لها علاقة بموضوع البحث وبعد ذلك تم تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وأثره في الاستقرار المالي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: دراسات سابقة

١. دراسة (Nahandi & Khanlari, 2012): وهي بحث بعنوان: دراسة المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية المتحفظة وغير المتحفظة. أشارت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية والمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتي تضمنت 764 مشاهدة لـ 145 شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية وللفترة التي تبدأ من سنة 2003 وإلى سنة 2010. إذ قام الباحثين بقياس التحفظ بالاعتماد على نموذج (Basu, 1997) بينما تم قياس المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية وفقاً لنموذج (Easton & Harris, 1991)، وتوصلت الدراسة بعدم خطية العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية، بمعنى إن المحتوى المعلوماتي للأرباح يزداد عندما يكون التحفظ أقل والعكس صحيح.

٢. دراسة (El-Habashy, 2019): وهي بحث بعنوان تأثير التحفظ المحاسبي في مؤشرات أداء الشركات في مصر". تناولت هذه الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي في مؤشرات أداء الشركات المصرية، إذ اشتملت عينة البحث على ٤٠ شركة غير مالية وللفترة من 2009-2014، وقد قام الباحث بقياس التحفظ وفقاً لنموذج (Givoly & Hayn, 2000) بينما تم قياس مؤشرات أداء الشركات بالاعتماد على مؤشرات الأداء المحاسبي وهي، العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) فضلاً عن نموذج (Tobin's Q) لقياس أداء السوق. توصلت الدراسة بأن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي كبير على مؤشرات أداء الشركات وبالتالي انعكاس التأثير على المساهمين والذي بدوره يؤدي إلى مركز مالي قوي للشركات.

٣. دراسة (Cho & Choi, 2016) وهي بحث بعنوان: التحفظ المحاسبي وقرارات الاستثمار في الشركات". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على فرص الاستثمار وفقاً لهيكل الملكية من حيث الملكية الإدارية وملكية المستثمرين الآخرين، تناول الباحثين الشركات المدرجة في سوق كوريا للأوراق المالية، استخدم الباحثين نموذجين لقياس فرط الاستثمار هما، الأول نموذج (Tobin's Q) والثاني نموذج (McNichols & Stubben, 2008) ولقياس التحفظ المحاسبي تم الاعتماد على نموذج (Basu, 1997). توصلت الدراسة بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والاستثمار المفرط، بمعنى إن اتباع السياسة المتحفظة لها دور فعال في مراقبة نشاط الاستثمار الانتهازي للإدارة.

٤. دراسة (Kamran et al., 2019) وهي بحث بعنوان: إدارة المخاطر وكفاية رأس المال وجودة التدقيق لتحقيق الاستقرار المالي: التقييم من البنوك التجارية في باكستان". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كل من عوامل المخاطر وكفاية رأس المال وجودة التدقيق في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف الباكستانية، تم اختبار هذه الدراسة على عينة شملت 28 مصرف تجاري في باكستان وللمدة والتي تبدأ من سنة 2007 وإلى سنة 2016 وقد اعتمد الباحثون على درجة (Z) لقياس الاستقرار المالي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. توصلت الدراسة بأن عوامل المخاطر في المصارف مثل السيولة والائتمان والمخاطر التشغيلية لها تأثير سلبي كبير على كل من مقاييس الاستقرار، فضلاً عن أن نسبة رأس المال المفرطة تؤثر سلبًا على مقاييس الاستقرار المالي.

٥. دراسة (Al Salamat & Al-Kharouf, 2021) وهي بحث بعنوان: محددات الاستقرار المالي: أدلة من الأردن. تناولت هذه الدراسة محددات الاستقرار المالي لـ (13) مصرفاً مدرجة في سوق الأردن للأوراق المالية (ASE) خلال المدة والتي تبدأ من سنة 2007 وإلى سنة 2016، اشتمل البحث على مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي، العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ونسبة الدين والتي تقيس التأثير في الاستقرار المالي من خلال ثلاث متغيرات رقابية رئيسة هي، كفاية رأس المال، القروض المتعثرة وعدد الشيكات المرتجعة. توصلت الدراسة وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم ونسبة الدين في كفاية رأس المال بينما هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي على كفاية رأس المال.

المحور الثاني: التحفظ المحاسبي

أولاً. مفهوم التحفظ المحاسبي: على مر الزمن كانت الممارسات المحاسبية تطالب بشيء من الحذر أو التحفظ في ظل ظروف عدم التأكد كمبرر للمعالجات المحاسبية، ومع ذلك فإن الاطار المفاهيمي للمحاسبة لسنة 2010 أشار بأن هذه الممارسات تتعارض مع خاصية الحياد بوصفه تحيز في المركز المالي والأداء المالي من خلال المبالغة في تقدير الالتزامات أو تقليل الأصول وهذا يؤدي إلى المبالغة في الأداء المالي في المستقبل لذلك تم الاستغناء عن التحفظ كصفة مرغوبة في التقارير المالية (Kieso et al., 2020: 154) وقد تم حذف الحذر بموجب ورقة النقاش التي أصدرت سنة (2013) والسبب في ذلك كما جاء عن رئيس الـ (IASB) لسنة 2012 (Hoogervorst) يعود إلى التقارب مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي لم تحدد تعريفاً للحذر فضلاً عن ادعاء البعض بأن الحذر يستخدم كحجة لإدارة الأرباح إذ لم تكن هذه الأسباب مقنعة من قبل أصحاب المصلحة (Mora & Walker, 2015: 622) وبعد ذلك كانت هناك مطالبات عديدة لإعادة الحذر إلى الاطار المفاهيمي كونه أحد المبادئ المحاسبية المهمة والتي يمكن أن تساعد على تحقيق الحياد عند اختيار السياسات المحاسبية في التطبيق الأمر الذي دفع (IASB) إلى إعادة الحذر إلى الاطار المفاهيمي لسنة 2018 والذي عرفه بـ "توخي الحذر عند اصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد" (Kieso et al., 2020: 154)، ينشأ عدم التأكد من مصدرين، الأول، هو توقع استمرارية الوحدة الاقتصادية في المستقبل مما يتطلب اجراء تخصيصات متعلقة بين الفترة الماضية والمستقبلية مبنية على افتراضات ذات صلة بالمستقبل. والثاني، هو القياس المحاسبي والذي يعد" تعبير نقدي للثروة يتطلب تقديرات لمبالغ مستقبلية" وبالتالي فإن أي قياس مرتبط بالمستقبل يمكن أن يكون مؤقت نتيجة اختلاف الموثوقية فيها بسبب عدم ثبات وحدة النقد (Hendriksen & Breda, 1992: 124-125).

وفقاً لـ Basu (1997) فإن التحفظ المحاسبي هو " الميل إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأرباح مقارنة بالخسائر، بمعنى أن التحفظ في القوائم المالية يجعل الأرباح ذات جودة عالية" (Crawley, 2015: 988) (Sari & Sarumpaet, 2019: 16) و(الدباغ وحميد، ٢٠٢١: ٤١)، إن هذا التعريف يخدم مصالح المساهمين ويسعى إلى ضمان حمايتهم لأنهم يحتاجون إلى معلومات في الوقت المناسب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأخبار السيئة من أجل اتخاذ قراراتهم (جاسم، ٢٠٢٠: ٦)، وبالتالي فإن الأرباح تعد من أهم المعلومات المحاسبية والتي على ضوؤها يتم اتخاذ قرار (استقرار مالي) وعليه فإن من أسباب ارتفاع عدم

تماثل المعلومات وزيادة تكاليف رأس المال هي الجودة الرديئة للأرباح، بمعنى إن من خصائص جودة الأرباح يستمد التحفظ المحاسبي كون الأرباح المحاسبية تهدف إلى تقييم الدخل الاقتصادي (Sofian et al., 2011: 143) بينما عرف Masca التحفظ المحاسبي بأنه " نهج مالي تستخدمه العديد من الوحدات الاقتصادية للحد من مقدار المخاطر في معلوماتها المحاسبية" (Masca, 2015: 349)، إن حجر الزاوية لمفهوم التحفظ أنه ينبغي عدم الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصول ولكن ينبغي الاعتراف في قيمتها على وفق الكلفة أو السوق أيهما أقل، بمعنى أن الأرباح يتم حسابها بطريقة متحفظة وإن الإيرادات تتدفق ببطء إلى قائمة الدخل (Geodfrey et al., 2010: 165).

وعليه فقد عرف التحفظ من ثلاث وجهات نظر، الأولى من وجهة نظر الأرباح والخسائر فقد عرف على أنه "الطريقة التي تحتاج إلى درجة عالية من القبول للاعتراف بالأرباح لمواجهة الخسائر"، الثانية من وجهة نظر قائمة الميزانية (المحافظة على رأس المال) "من أجل المحافظة على رأس المال عند وجود شك بين طريقتين للإبلاغ المالي فينبغي اختيار الطريقة التي لها تأثير أقل على حقوق المساهمين"، أما التعريف الثالث للتحفظ فكان من وجهة نظر مشتركة (قائمة الميزانية والارباح والخسائر) إذ عرف التحفظ بأنه "مفهوم محاسبي يسفر عن انخفاض الأرباح المحتجزة المبلغ عنها من خلال الاعتراف اللاحق بالدخل والاعتراف السريع بالتكلفة وتقدير أقل للأصول وتقييم أعلى للديون (Barzideh et al., 2015: 22)، إذ يوجد نوعين من التحفظ:

١. **التحفظ المشروط:** الاختلاف في قابلية التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر التي تؤدي إلى تخفيض صافي الأصول والذي يسمى بالتحفظ اللاحق (Black et al., 2018: 120)، يجسد هذا النوع تقييم الأصول وفقاً لقاعد الكلفة أو السوق أيهما أقل والاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول وبالتالي يؤثر على النوع الثاني من التحفظ (Beaver & Rayan, 2005: 270).
٢. **التحفظ غير المشروط:** يجسد هذا النوع استخدام الطرق المحاسبية بشكل مسبق لقياس الأصول والالتزامات بأقل من قيمتها السوقية دون الاستناد إلى وجود أخبار سيئة والتي بدورها تؤدي إلى عدم اثبات قيمة الشهرة المتوقعة ومن الأمثلة على هذا النوع هو تطبيق الاندثار المعجل على الاصول (عبد الرحيم، ٢٠٢١: ٣٠٩) و(عماش وحسين، ٢٠٢١: ٢٣).

مما سبق يرى الباحث بأنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت للتحفظ المحاسبي إلا أنه يعد وسيلة لتقارب وجهات النظر للاعتراف بالدخل بين الدخل المحاسبي والاقتصادي من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات الجودة العالية، فضلاً عن كون التحفظ متحيز للإدارة بالدرجة الأولى والذي ينتج عنه المحافظة على رأس المال.

ثانياً. مبررات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: إن حاجة وجود التحفظ المحاسبي يرتبط بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال الآتي (Al-Sakini & Al-Awawdeh, 2015: 232-233):

١. يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والآخرين من أصحاب المصلحة من خلال تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن كونه يساعد في الإفصاح عن الخسائر في الوقت المناسب.

٢. يحمي التحفظ المحاسبي الإدارة من خطر التقاضي من قبل الأطراف ذات الصلة بالوحدة نتيجة السياسة المحاسبية المتبعة، إذ إن احتمالية مقاضاة الإدارة نتيجة اتباع سياسة تؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول تكون أكبر من السياسة المتبعة في تقليل قيمتها.
٣. لتقليل الدخل الخاضع للضريبة، إذ أن الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات يؤدي إلى تقليل الدخل الضريبي وتأجيلها لفترات لاحقة.

المحور الثالث: الاستقرار المالي

أولاً. مفهوم الاستقرار المالي: يحكم التنظيم المالي بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تستند القواعد إلى تشريعات البنك المركزي، ووجود أكثر من شكل للأسواق المالية فضلاً عن وجود اللاعبين الأكثر تعاملاً في الأسواق المالية وهم الأسر، والشركات، والبنوك، وبالتالي فإن الصعوبة تكمن في التعامل مع التفاعلات بين هؤلاء اللاعبين في عدم الاستقرار المالي (Ramlall, 2018: 14)، إذ يعرف الاستقرار المالي بأنه " القدرة على تمويل الشركات لمشاريعها التي تملك صافي قيمة حالية إيجابية عبر مراحل دورة الاعمال أو دورة الائتمان" (Acharya & Ryan, 2016: 278). فيما عرف بأنه "أحد الأهداف الرئيسة للوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال، فإذا كان النظام يستند على المصارف في بلد ما فإن الاستقرار المالي يشير إلى استقرار المصارف، وبالتالي تقييم الاستقرار المالي للمصارف يعتمد على هدفين، الأول، عدد إخفاقات المصارف، والثاني حدوث ازمة مصرفية" (Conglu, 2006: 441)، بينما عرف البنك المركزي الأوربي الاستقرار المالي بأنه "الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على تحمل الصدمات وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي تعيق تخصيص المدخرات بشكل كبير لفرص الاستثمار المربحة" وبالتالي يحدد ثلاثة شروط لتحقيق الاستقرار المالي وهي (Morgan & Pontines, 2014: 3):

١. القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية بكفاءة من المدخرين إلى المستثمرين.
٢. ينبغي تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة فضلاً عن إدارتها بشكل جيد نسبياً.
٣. يجب أن يكون النظام المالي قادر على امتصاص الصدمات المالية.

فيما عدت بأنها "احدى خصائص النظام المالي الذي يقضي على عدم التوازن المالي الناتجة عن النظام أو احداث خارجية غير متوقعة، وعليه فإن النظام المالي المستقر قادر على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية (الاقتصادية وغير الاقتصادية)، وبالتالي حماية الاقتصاد والأنظمة المالية الأخرى من الاضطراب" (Phan et al., 2020: 1019).

ثانياً. مؤشرات الاستقرار المالي: توجد مجموعة من المؤشرات لاستقرار الوحدات الاقتصادية لاسيما المصارف ومنها (احمد وحسون،٢٠٢١: ٢٠٦):

١. **الأصول:** تعد الأصول ركيزة أساسية للاستقرار المالي في الوحدات الاقتصادية فهي تساعد المدققين على تحديد قوة المركز المالي للوحدة من خلال نسبة رأس المال، وكذلك قدرتها على توفير السيولة لمواجهة خطر العسر المالي فضلاً عن توفيرها دليل لقدرة المقترض على سداد الدين عند الاستحقاق.
٢. **الودائع:** "هي المبالغ النقدية التي يعهد أفراد أو وحدات إلى المصرف بغية أن يتعهد المصرف بإعادتها لهم وفق الشروط المتفق عليها، فضلا عن أن الوديعة تعد من مصادر التمويل وتشكل الجزء الأكبر من التزامات الوحدات الاقتصادية".

٣. **رأس المال:** إن الركيزة الأساسية لمواجهة الخسائر وتسديد الالتزامات تجاه الآخرين هي رأس المال الذي يمثل قدرت الوحدات الاقتصادية على تغطية الالتزامات تجاه الغير أو ما تعرف بـ "الملاءة المالية".

٤. **الائتمان المصرفي:** "هي الثقة التي يمنحها المصرف للأفراد أو الوحدات والتي على ضوؤها يتم منحهم مبلغ من المال لاستخدامه في مجالات متعددة ضمن فترة زمنية مقابل معدل فائدة مع أخذ ضمانات من تلك الأطراف تمكن المصرف من استرداد المبلغ في حالة التخلف عن السداد".

ثالثاً. المبادئ الرئيسة للاستقرار المالي هناك مجموعة من المبادئ التي تحدد الاستقرار المالي ولها دور في تحقيق استقرار مالي في الوحدات وهي (Schinasi, 2004: 6)، (الشكرجي والشرابي، ٢٠١٧: ٢٠٨):

١. لتحقيق الاستقرار المالي وفق هذا المبدأ يجب شمول الجوانب المختلفة كافة للتمويل بما في ذلك نظام المالي، يشارك الأفراد في كل من القطاعين العام والخاص في الأسواق المالية وفي المكونات الحيوية للبنية التحتية المالية بما في ذلك النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم المالي والإشراف والمراقبة.

٢. إن الاستقرار المالي لا يعني فقط عملية تخصيص الموارد والمخاطر وتعبئة المدخرات وإنما العمل بسلاسة لجميع أنظمة الدفع.

٣. إن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية ولكن أيضًا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهورها واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل خطراً على الاقتصاد.

٤. لا ينبغي عد الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديداً للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن تضر بالنشاط الاقتصادي ككل، وبالتالي يجب أن يصاغ الاستقرار من العواقب المحتملة على بيئة الاعمال.

ويرى الباحث بأن الاستقرار المالي لم يرد ضمن الهدف الذي أشار إليه الإطار المفاهيمي لسنة 2018، إلا أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أشار إليها الإطار تحسن من ثقة المستخدمين وبالتالي تحقق الاستقرار المالي.

المحور الرابع: العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي

يعد القياس المحاسبي المحدد الرئيسي لبيئة المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية لما له من آثار مهمة على الاستقرار المالي وإن دراسة تلك الآثار تسلط الضوء على السياسات والمعايير المحاسبية للوحدات الاقتصادية (Liang & Zhang, 2019: 229) وبالتالي فأن الوظائف التي تؤديها المصارف بطبيعتها متنوعة الأمر الذي يتسبب بمخاطر عدم تلبية التزامات المصرف (مخاطر السيولة) إذ يطلب المودعون أموالهم في أوقات غير ملائمة مما يتسبب بقيام المصرف ببيع بعض الأصول وهذا يؤثر سلباً على الربحية، بمعنى أن التعرض لمخاطر السيولة يؤثر على أداء المصرف من خلال فقدان الثقة من قبل المودعين لذا ينبغي على المصرف أن يحتفظ بمستوى سيولة مناسب يمكنه من المحافظة على الأصول (Arif & Anes, 2012: 183)، هذا الأمر دفع بالمجلسين الدولي والامريكي (IASB/FASB) إلى التحول من طريقة الخسائر المتكبدة إلى مخصص الخسائر المتوقعة والغرض من ذلك الاعتراف المبكر للخسائر المتوقعة يرتبط باقتراض أقل بأوقات الركود مقارنة بالفترات الأخرى، بمعنى إن هذا التغير فرض على الأنظمة المصرفية الزيادة في التحفظ المحاسبي غير المشروط وتقليل التحفظ المحاسبي المشروط لتحقيق الاستقرار

المالي للمصارف من خلال زيادة مخاطر الاقتراض المسبق الذي سببه التحفظ المشروط (Illueca et al., 2015: 3-4)، وأكد Biddle et al., من خلال دراسة أجروها في بورصة نيويورك (NYSE) وشركة اميركان اكسبرس للخدمات المالية (AMEX) وبورصة (NASDAQ) وللمدة التي تبدأ من 1989 وإلى 2007 بأن التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ غير المشروط له دور تقليل مخاطر الإفلاس من خلال تعزيز النقد والحد من الممارسات التعسفية للإدارة المعروفة بـ إدارة الأرباح (Biddle et al., 2022: 295).

كذلك تناول (بن الدين ومطاي، ٢٠١٩) وفق دراسة تم اجراءها في القطاع المصرفي الجزائري بأنه لابد من وضع جملة إجراءات والتي تتناسب والوضع المالي والمتمثلة بالقبلية (التحفظ غير المشروط) والوقائية أو البعدية (التحفظ المشروط) لتكون بمثابة الإنذار المبكر لوقوع حالة عدم الاستقرار، فضلاً عن اعتماد المصارف على مؤشرات من شأنها التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية ولها القدرة على اكتشاف حالة الاستقرار المالي للمصارف منها مؤشرات التحفظ المحاسبي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تساعد على تقدير الاستقرار المالي والتنبؤ بالأزمات المالية (بن الدين ومطاي، ٢٠١٩: ١٠٣).

مما سبق يرى الباحث أنه في ظل وجود فرض استمرارية الوحدة بأن التحفظ المحاسبي له دور في تخفيف حدة المخاطر التي تؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار المالي وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدمي القوائم المالية من خلال تقييد ممارسات إدارة الأرباح وعدم المبالغة في الأرباح التي تعود بالضرر على أصحاب المصلحة.

المحور الخامس: الجانب التطبيقي

تناول الباحث في هذا المحور عينة البحث وطريقة قياس المتغيرات فضلاً عن اختبار الفروض والنتائج التي تم التوصل إليها وكما يأتي:

أولاً. عينة البحث: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي، في حين شمل مجتمع البحث المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها 47 مصرف لغاية السنة الختامية لعام 2021، أما عينة البحث فكانت (10) مصارف وتم اعتماد سلسلة زمنية امتدت من 2010 ولغاية 2019، وكان شرط اختيار العينة وتوفر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات، فضلا عن استمرار المصارف عينة البحث في الإفصاح عن تقاريرها المالية دون انقطاع خلال الفترة عينة البحث، والجدول رقم (١) ويضح المصارف عينة البحث المختارة.

الجدول (١): المصارف عينة البحث

ت	المصرف	الرمز	ت	المصرف	الرمز
1	مصرف اشور الدولي	BASH	6	مصرف المتحد للاستثمار	BUND
2	المصرف الأهلي العراقي	BNOI	7	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
3	مصرف الائتمان العراقي	BROI	8	مصرف الموصل للتنمية	BMFI
4	المصرف التجاري العراقي	BCOI	9	مصرف بغداد	BBOB
5	مصرف الخليج التجاري	BGUC	10	مصرف سومر التجاري	BSUC

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ثانياً. قياس ووصف متغيرات البحث: تضمن البحث نوعين من المتغيرات، مستقل وتابع، إذ تمثل المتغير المستقل بالتحفظ المحاسبي غير المشروط والذي تم قياسه بالاتفاق مع

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 1-14
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.1

دراسة (Givoly & Hayn, 2000) والذي تم اعتماده من قبل العديد من الباحثين ومنهم (Zeghal & Lahmar, 2018) و(Barzideh, 2015)

$$TACC_{i,t} = TACC_{i,t} / NI_{i,t}$$

$$\text{Where: } TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i.t}$$

حيث أن:

$TACC_i$: تدل على مجموع المستحقات.

$NI_{i,t}$: تمثل صافي الربح.

$OCF_{i.t}$: تمثل صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

إذ أنه كلما زادة القيمة دل ذلك على زيادة قيمة التحفظ المحاسبي.

في حين تمثل المتغير التابع بالاستقرار المالي والذي تم قياسه بالاتفاق مع دراسة (Phan et al., 2020) عبر أسلوب (Z-score) وفق المعادلة الآتية:

$$Zscore = \frac{ROA + \frac{Equity}{Assets}}{\sigma ROA}$$

إذ أن:

(Zscore): تدل على مستوى الاستقرار المالي.

(ROA): العائد على الأصول.

(Assets): الأصول.

(Equity): حقوق الملكية.

(σROA): الانحراف المعياري للعائد على الأصول.

ونظرا لكون هذا المقياس يظهر مدى المخاطر المالية أي كلما ارتفع ارتفعت المخاطر ومن ثم انخفض الاستقرار المالي لذا تم ظرب قيمة (Z-score) في (-1)، لتكون عميلة القياس تدل على أنه كلما ارتفعت القيمة ارتفع مستوى الاستقرار المالي. ويظهر الجدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث.

الجدول (٢): الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

ت	رمز المصرف	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري		أدنى قيمة		أعلى قيمة		معامل الاختلاف	
		تحفظ	استقرار	تحفظ	استقرار	تحفظ	استقرار	تحفظ	استقرار	تحفظ	استقرار
1	BASH	-0.590	-31.031	0.213	2.949	-0.895	-35.481	-0.293	-26.649	-36.1%	-9.5%
2	BNOI	-0.550	-22.659	0.245	3.224	-0.939	-27.971	-0.239	-16.276	-44.6%	-14.2%
3	BROI	-0.631	-22.869	0.268	6.923	-0.929	-32.230	-0.225	-11.451	-42.4%	-30.3%
4	BCOI	-0.520	-29.863	0.208	3.002	-0.887	-34.444	-0.239	-25.178	-40.1%	-10.1%
5	BGUC	-0.458	-20.937	0.307	5.259	-0.961	-26.974	-0.032	-8.935	-67.1%	-25.1%
6	BUND	-0.653	-24.974	0.247	3.118	-0.888	-29.249	-0.245	-19.694	-37.8%	-12.5%
7	BMNS	-0.531	-21.930	0.230	15.410	-0.893	-48.933	-0.211	-9.395	-43.4%	-70.3%
8	BMFI	-0.606	-28.336	0.277	6.296	-0.996	-36.246	-0.297	-18.291	-45.7%	-22.2%
9	BBOB	-0.557	-9.723	0.324	2.062	-0.941	-12.381	-0.012	-6.698	-58.1%	-21.2%
10	BSUC	-0.412	-32.595	0.280	3.778	-0.899	-39.552	-0.039	-28.176	-67.9%	-11.6%
	الاجمالي	-0.551	-24.492	0.260	8.783	-0.996	-48.933	-0.012	-6.698	-47.2%	-35.9%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٢) يلاحظ أن مصرف المتحد للاستثمار (BUND) قد سجل ادنى مستوى للتحفظ المحاسبي ما بين المصارف عينة البحث، في حين أن أعلى مستوى للتحفظ المحاسبي كان من نصيب مصرف سومر التجاري (BSUC)، وذلك بدلالة الوسط الحسابي للعينة، في حين تشير نتائج الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف إلى أن هناك تشتت وتباين في كل من مصرف سومر والخليج (BGUC) وبغداد (BBOB)، مما يعني أن مستويات التحفظ المحاسبي للمصارف الثلاث متباينة خلال الفترة الزمنية عينة البحث، وأن الوسط الحسابي لهذه المصارف لا يدل بوضوح على المستوى الفعلي للتحفظ المحاسبي لها، أما فيما يخص الاستقرار المالي، فيلاحظ أن مصرف بغداد يمتلك أعلى مستوى من الاستقرار المالي وبفارق كبير نسبياً عن بقية المصارف، وأن أدى مستوى للاستقرار المالي تم تسجيله في مصرف سومر، وتوكد هذه النتائج مستويات معامل الاختلاف التي سجلت قيم ادنى من 50% مما يدل على الاتساق وعدم وجود تشتت في العينة عدا مصرف المنصور (BMNS) الذي سجل قيمة معامل اختلاف 70% تقريبا مما يدل على أن الوسط الحسابي له لا يعكس مستوى الاستقرار المالي بوضوح في ذلك المصرف، في حين سجلت القيم الاجمالية للتحفظ والاستقرار مستويات أقل من 50% لمعامل الاختلاف مما يدل على اتساق القيم للعينة بصورة اجمالية.

ثالثا. اختبار الفرضيات: تضمن البحث ثلاث فرضيات رئيسة هي:

(H1). الفرضية الرئيسة الأولى: يتباين مستوى التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب (T) للعينة الواحدة، ويظهر الجدول رقم (٣) نتائج الاختبار:

الجدول (٣): اختبار تبيان مستويات التحفظ والاستقرار

المتغيرات	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	درجة الحرية	الوسط
التحفظ	-21.164	0.000	99	-.5507650
الاستقرار	-27.884	0.000	99	-24.4915500

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن معنوية (0.000) لكلا المتغيرين كانت أقل من (5%) مما يعني وجود فروقات معنوية لمستويات التحفظ المحاسبي ولمستويات الاستقرار المالي في عينة البحث. عليه تقبل فرضية البحث الرئيسة الأولى.

(H2). الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين كل من التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي، والجدول رقم (٤) يظهر قيمة ذلك المعامل.

الجدول (٤): العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي

المتغيرات		الاستقرار
التحفظ	معامل الارتباط	**0.334
	المعنوية (Sig.)	0.001

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن معاملة الارتباط سجل مستوى معنوية أقل من 5% مما يدل على وجود العلاقة، في حين تدل القيمة الموجبة لمعامل الارتباط البالغة (0.334) على أن العلاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي والاستقرار المالي مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث رافقه ارتفاع في مستويات الاستقرار المالي. مما يؤكد قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

(H3). الفرضية الرئيسة الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي.

تم اعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير مستوى الاستقرار المالي بدلالة التحفظ المحاسبي، وذلك لتحديد مستوى تأثير الأخير في مستويات الاستقرار المالي، ويظهر الجدول رقم (٥) أدناه هذا التأثير.

الجدول (٥): تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي

المتغير	β_0	β_1	قيمة (T) (Sig)	قيمة (F) (Sig)	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
التحفظ	18.561-	10.918	3.511 (0.001)	12.326 (0.001)	0.112	0.103

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٥) ما يأتي:

١. ثبوت نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (12.326)، والتي كانت معنوية عند مستوى دلالة (5%) مما يعني إمكانية تقدير مستويات الاستقرار المالي بدلالة التحفظ المحاسبي.
٢. ثبوت قيمة معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (3.511)، عند مستوى معنوية (0.001) وهي اقل من 5%، مما يوكد وجود التأثير المعنوي للتحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي.
٣. تدل قيمة بيتا (β1) الموجبة البالغة (10.918)، إلى أن التأثير إيجابي (طردي) للتحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي، بمعنى أنه كلما زاد توجه المصارف عينة البحث نحو تبني إجراءات تحفظ محاسبي (سابق) غير مشروط في إجراءات العمل المحاسبي لتحديد نتيجة النشاط واعداد التقارير المالية، فإن ذلك سوف ينعكس في زيادة مستويات الاستقرار المالي لتلك المصارف.
٤. تدل قيمة معامل التحديد (R2) البالغة (0.112)، إلى أن التحفظ المحاسبي يفسر (11.2%) من التغيرات التي تحدث في مستويات الاستقرار المالية، وتعد هذه النسبة بمقبولة نوعا ما وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (88.8%) تعود لعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي.

عليه يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الثالثة.

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج تم على أساسها الاستدلال والوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

١. يجسد التحفظ المحاسبي مدخل الميزانية الذي استند إليه المجلسين الدولي والأمريكي في صياغة معايير الإبلاغ المالي الدولية كونه يوفر حماية لأصول الوحدة من السلوك التعسفي للإدارة.

٢. إن مؤشرات الاستقرار المالي تعد من الأدوات التي تساعد المدققين على تحديد قوة السلامة المالية للوحدات الاقتصادية من خلال توفير الأرقام، والتي بدورها تساعد المصارف على التنبؤ بالضائقة المالية.

٣. بالرغم من الأحداث التي اضرت بأداء المصارف ضمن فترة البحث إلا أن التحفظ المحاسبي لاسيما التحفظ غير المشروط له دور في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف عينة البحث وهو ما تؤكده معنوية معادلة الانحدار خلال السنوات المختارة.

ثانياً. التوصيات: بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات في هذا البحث يقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:

١. ضرورة أن تلتزم المصارف بمستويات معقولة من التحفظ المحاسبي لاسيما وأن التحفظ يؤدي إلى التنبؤ بالاستقرار المالي وبالتالي المحافظة على رأس المال.

٢. ضرورة أن تحرص المصارف على عدم القيام بالاقتراض في أوقات الركود لأن ذلك يؤدي إلى طول فترة الاقتراض وعدم التوسع في التمويل في فترات الازدهار من أجل الاحتفاظ برأس المال واتخاذ التدابير اللازمة عند حدوث أزمة مالية.

٣. يوصي الباحث بالتوسع في احتساب نسب ومؤشرات مالية أكثر والتي تعكس الاستقرار المالي من أجل تحديد التهديدات المحتملة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. احمد، ضحى ذياب وحسون، صبحي (٢٠٢١)، مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستقرار المالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٧١).

٢. بن الدين، امال ومطاي، عبدالقادر، (٢٠١٩)، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي: دراسة تطبيقية-حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد (١٢) العدد (٢).

٣. جاسم، مثنى روكان (٢٠٢٠)، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦) العدد (٥١).

٤. الدباغ، لقمان محمد وحميد، احمد جاسم (٢٠٢١)، تأثير تبني محاسبة القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) في مستويات التحفظ المحاسبي دراسة في عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٧) العدد (٥٤).

٥. الشكرجي، بشار ذنون والشرابي، محمد يونس (٢٠١٧)، التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧) العدد (١).

٦. عبدالرحيم، رضا محمود محمد (٢٠٢١)، دراسة واختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX30، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، المجلد (٣) العدد (٣).

٧. عماش، مصطفى بدر وحسين، علي إبراهيم، (٢٠٢١)، العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٧) العدد (٥٥).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Acharya, V. V., & Ryan, S. G., (2016), Banks' financial reporting and financial system stability. Journal of Accounting Research, 54 (2).
2. Al Salamat, W., & Al-Kharouf, S., (2021), The Determinants of Financial Stability: Evidence from Jordan. International Journal of Business and Social Science, 12 (1), 25-35.
3. Al-Sakini S, Al-Awawdeh, H., (2015), The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. International Journal of Business and Social Science, 6 (7).
4. Arif, A., & Anees, A. N., (2012), Liquidity risk and performance of banking system. Journal of Financial Regulation and Compliance, 20 (2), 182-195.
5. Barzideh, F., Izadpanah, M., & Lotfi, S., (2015), Accounting conservatism and accounting information quality. Academic Journal of Research in Business and Accounting, 3 (03), 21-30.
6. Beaver, W. H., & Ryan, S. G., (2005), Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. Review of accounting studies, 10 (2), 269-309.
7. Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M., (2022), Accounting conservatism and bankruptcy risk. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 37 (2), 295-323.
8. Black, J., Chen, J. Z., & Cussatt, M., (2018), The association between SFAS No. 157 fair value hierarchy information and conditional accounting conservatism. The Accounting Review, 93 (5), 119-144.
9. Cho, J., & Choi, W. W., (2016), Accounting conservatism and firms' investment decisions. Journal of Applied Business Research (JABR), 32 (4), 1223-1236.
10. Conglu, C. A. I., (2006), Banking structure and financial stability: a comparison of Chinese and German banking systems. Frontiers of Economics in china, 1 (3), 433-448.
11. Crawley, M. J., (2015), Macroeconomic consequences of accounting: The effect of accounting conservatism on macroeconomic indicators and the money supply. The accounting review, 90 (3), 987-1011.
12. El-Habashy, H. A., (2019), The impact of accounting conservatism on corporate performance indicators in Egypt. International Journal of Business and Management, 14 (10), 1.
13. Geodfrey, J., Hodgson, A., Tarca, A., Hamilton, J., Holmes, S., (2010), Accounting theory, 7th Ed, John Wiley and Sons Australia.
14. Givoly, D., & Hayn, C., (2000), The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of accounting and economics, 29 (3), 287-320.

15. Hendriksen E. S. and Michael F. van Breda, (1992), Accounting theory, 5th Ed, IRWIN, Boston.
16. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N. (2018). The relationship between the accounting conservatism and the financial performance efficiency of the banks according the data envelopment analysis: Evidence from Iraq. Opción, 34(85), 2661-2686.
17. Illueca, M., Norden, L., & Udell, G. F., (2015), Conditional accounting conservatism and bank risk-taking. Working Paper.
18. Kamran, H. W., Omran, A., & Mohamed-Arshad, S. B., (2019), Risk management, capital adequacy and audit quality for financial stability: Assessment from commercial banks of Pakistan. Asian Economic and Financial Review, 9(6), 654-664.
19. Kieso, D., Weygandt, J., Warfield, T. D., (2020), Intermediate Accounting IFRS, 4th Ed., John Wiley and Sons.
20. Liang, P. J., & Zhang, G., (2019), On the social value of accounting objectivity in financial stability. The Accounting Review, 94 (1).
21. Masca, E., (2015), Limitations of accounting conservatism research in Europe: ante and after IFRS adoption. Financial Accounting Department, Petru Maior University, Romania.
22. Mora, A., & Walker, M., (2015), The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. Accounting and Business Research, 45 (5), 620-650.
23. Morgan, P., & Pontines, V., (2014), Financial stability and financial inclusion. Working Paper, http://www.adbi.org/working-paper/2014/07/07/6353.stability.inclusion/.
24. Nahandi, Y. B., & Khanlari, M., (2012), Investigation on Information Content of Conservative and Non-Conservative Accounting Earnings. International Journal of Finance and Accounting, 1 (4), 53-58.
25. Phan, D. H. B., Iyke, B. N., Sharma, S. S., & Affandi, Y., (2021), Economic policy uncertainty and financial stability–Is there a relation? Economic Modelling, 94, 1018-1029.
26. Ramlall, I., (2018), Concept of Financial Stability Demystified. In Understanding Financial Stability. Emerald Publishing Limited.
27. Sari, E., & Sarumpaet, S., (2019), Conservatism under IFRS in Indonesia. International Journal of Scientific & Technology Research, 8 (6).
28. Schinasi, G. J., (2004), Defining financial stability. IMF, Working Paper.
29. Sofian, S., Rasid, S. Z. A., & Mehri, M., (2011), Conservatism of earnings and investor protection. International Journal of Business and Social Science, 2 (14), 143-148.
30. Zeghal, D., & Lahmar, Z., (2018), The effect of culture on accounting conservatism during adoption of IFRS in the EU, International Journal of Accounting & Information Management, 26 (2), 311-330.